**المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة**

المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٠-١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧

 \* هذه الوثيقة تجميع للموجزات التنفيذية للورقات المواضيعية التي قدّمتها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى ولا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

 ورقات مناقشة بشأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، مقدمة من المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى

 مذكرة من الأمانة العامة\*

|  |
| --- |
|  موجز |
|  هذه الوثيقة هي تجميع للموجزات التنفيذية لورقات الموقف المتعلقة بموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وهو ”القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير“، المقدمة من مختلف المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى التي أنشأت وتعهّدت بنفسها آليات تنسيق فعالة للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفقاً لقرار الجمعية العامة [67/290](https://undocs.org/ar/A/RES/67/290). وقد نُشرت التقارير الكاملة على الموقع الشبكي للمنتدى المتاح في الرابط التالي: https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf. |
|  |

 أولاً - المرأة

1 - تُعدّ النساء والفتيات، أكثر من أي وقت مضى، من أشد الفئات تأثراً بعدم المساواة، لكنهن في الوقت نفسه عناصر فاعلة رئيسية في التنمية المستدامة ولديهن من الدراية ما يمكّنهن من تقديم حلول للتحديات. ولأن 13 عاماً فقط تبقّت لتنفيذ خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام 2030، فإن مسائل مثل تغير المناخ والضرر الإيكولوجي تجعل الحاجة تشتد إلى اتخاذ ما يلزم من الإجراءات للوصول إلى كل امرأة وكل فتاة مهما كان عمرها ومكانها وقدرتها ووضعها.

2 - ويتطلب ”القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير“ يملك فيه ثمانية رجال فقط ثروة تساوي ما يملكه النصف الأفقر من سكان العالم، التصدّيَ للحواجز النُّظُمية وأوجه عدم المساواة الهيكلية، بما في ذلك الرأسمالية الليبرالية الجديدة والنزعات الأصولية والعنصرية والنظام الأبوي، التي تسبّب أوجه عدم المساواة وتفاقمها؛ ويتطلب أيضاً التصدّي لقضايا النزعة العسكرية ونفوذ الشركات والاستهلاك والإنتاج وتقلّص حيز المجتمع المدني.

3 - وعدم المساواة بين الجنسين (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة) هو أحد أكثر أوجه عدم المساواة انتشاراً، وهو ما يتجلى في عدد النساء اللاتي يعشن في الفقر (الهدف 1)؛ والقوانين/السياسات التمييزية التي تستهدف النساء، بما في ذلك عدم المساواة في الميراث أو تجريم الإجهاض (الهدفان ٢ و ٣)؛ والنماذج غير المستدامة السائدة في مجال الزراعة/مصائد الأسماك الصناعية التي لا يصمد في وجهها صغار المزارعين والأشخاص العاملون في الصيد الحرفي، ومعظمهم من النساء (الهدفان 2 و ١٤)؛ وتقليص/إلغاء الخدمات الأساسية والبنى التحتية التي تعتمد عليها النساء والفتيات، مثل التعليم والخدمات الصحية والحماية الاجتماعية (الهدفان ٣ و 9).

4 - ويجب الإعلاء من شأن الحلول المقدمة من النساء ومعهن ولهن، بوصفهن عناصر فاعلة في التنمية المستدامة، بحيث توجّه هذه الحلول تحقيق الاتساق في تناول أهداف متعددة من أهداف التنمية المستدامة، وفي التصدّي للحواجز النُّظُمية. فعلى سبيل المثال، تدعم الجماعات النسائية الزراعة العضوية وتعاونيات الطاقة الشمسية لإنتاج أغذية صحية، وتولّد دخلاً لائقاً، وتخفف من حدة تغير المناخ (الأهداف 1 و 2 و 5 و 8 و 9 و 13).

5 - وتسلّط المجموعة الرئيسية للمرأة الضوء على مجالات العمل الأساسية الخمسة التالية:

 (أ) حقوق الإنسان للمرأة: اتّباع نهج يقوم على إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية يجب القيام بما يلي:

 ’1‘ الاعتراف بحقوق الإنسان وبحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء على تنوعها وبحقها في إبداء موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة؛

 ’2‘ ضمان سلامة المدافعين والمدافعات عن البيئية وعن حقوق الإنسان للمرأة؛

 ’٣‘ صون حق الفتيات والنساء من جميع الأعمار في التحكّم بأجسادهن وإنهاء العنف ضدهن وتعزيز احترامهن، بطرق منها احترام وحماية الحقوق الجنسية والإنجابية والدفاع عنها؛

 ’4‘ تعميم منظور المساواة بين الجنسين؛

 ’5‘ ضمان مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وعمليات صنع القرار في السياقات الإنسانية.

 (ب) المشاركة الهادفة: التمثيل الرمزي لن يكون حلاً. وفي هذ الصدد، يتعين القيام بما يلي:

 ’1‘ إضفاء الطابع المؤسسي على آليات مشاركة أصحاب الحقوق بطريقة شاملة للجميع ومنصفة؛

 ’2‘ تهيئة مجالات تشاركية كبيرة للمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

 ’3‘ كفالة تمكّن المجتمع المدني من التعبير عن أصوات متنوعة، لا صوت واحد، في الدورات الإقليمية؛

 ’٤‘ الترويج علناً لمشاركة المجتمع المدني النسوي في إعداد التقارير الوطنية الطوعية؛

 ’5‘ إتاحة وقت كافٍ للمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى للمشاركة في حوار مع البلدان المقدمة للتقارير.

 (ج) الحيز المتاح للمجتمع المدني: يجب أن تعمل الدول الأعضاء والمجتمع المدني معاً عن كثب من أجل صون وتعزيز هذا الحيز، مستمدةً القوة من التنوع؛

 (د) التمويل: تزويد جماعات حقوق المرأة بالموارد بصورة مباشرة؛

 (ه) المساءلة: تتحمل جميع الجهات الفاعلة المسؤولية بموجب خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد:

 ’1‘ يجب أن تقيّم الشركات الأثر الذي تخلّفه وأن تعالجه من خلال إطار ملزم؛

 ’2‘ يجب أن تضفي الحكومات طابعاً محلياً على الأهداف، وأن تضع خطوط أساس، وتجمع البيانات المصنفة وتحللها بصورة خلاقة؛

 ’3‘ يجب أن تضع الحكومات آليات تكفل إشراك المنظمات التي تقودها النساء في إضفاء طابع محلي على الأهداف وفي رصدها؛

 ’٤‘ يجب وضع تدابير جديدة لكفالة فهم استدامة استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومستوى مؤشر المساواة بين الجنسين.

6 - وبغية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة تحولية لعام 2030، يجب أن تتناول الدول الأعضاء وجميع الجهات الفاعلة الأبعاد الجنسانية وأبعاد حقوق الإنسان المتصلة بكل هدف من الأهداف، والصلات القائمة بين الأهداف، مع مراعاة النساء والفتيات من جميع الأعمار ومن جميع الشرائح.

 ثانياً - الأطفال والشباب

7 - يُتوخى أن تكون خطة عام 2030 خطة عالمية تفضي إلى التحول، وأن تغير المسار الحالي لتوجيهه نحو الاستدامة. ويتطلب الطموح والجدول الزمني إجراء تغييرات جذرية في النماذج الإنمائية.

8 - ومفتاح التصدّي للفقر المتعدد الأبعاد وتحقيق الهدف 1 هو الابتعاد عن نموذج الاقتصاد الليبرالي الجديد الذي يغلّب الربح والنمو على مصلحة البشر والكوكب. ويتطلب التصدّي للفقر المتعدد الأبعاد، الذي ابتُلي به الكوكب، وضع حد لسياسات التقشف الخانقة على الصعيد العالمي، وتطبيق نظام دخل أساسي للجميع، وفرض حد أقصى للدخل.

9 - ويجب فهم الهدف 2 في سياق السيادة الغذائية بغية تحرير المجتمعات المحلية المهمشة من حالة اعتمادها على الخارج لتأمين أسباب رزقها. وعلاوة على ذلك، يجب أن يُعكس الاتجاه المتمثل في تهافت الشركات على امتلاك الموارد الجينية وثروات التنوع البيولوجي، وفقاً لمفهوم الهدف 2 الذي محوره السيادة.

10 - ويتعين أن يُراعى تغير المشهد الصحي الوطني والعالمي في السياسات التي تركز على الهدف 3 ليتسنى التصدّي على نحو ملائم لقضايا ناشئة من قبيل مقاومة مضادات الميكروبات، والجوائح المعدية، وتحوّل العبء إلى الأمراض غير المعدية التي تهدد التقدم المحرز على الصعيد الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يُعكس الاتجاه المتمثل في تزايد نفوذ المؤسسات الصناعية وتفاقم الحواجز الهيكلية التي يغذّيها فرض نظام أكثر صرامة في مجال حقوق الملكية الفكرية.

11 - ولا تزال بلدان معيّنة لا تعترف بمساواة المرأة للرجل في دساتيرها. ويتطلب تمكين الفتيات والنساء وتحقيق الهدف 5 إجراء إصلاحات تشريعية ومجتمعية شاملة، تتيسر بفضل تكريس الدول لجهود في سبيل ذلك وبفضل إشراك الرجال والفتيان في هذه الجهود. وتشمل هذه الجهود إزالة الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تسعى إلى السيطرة على حق النساء في التحكم بأجسادهن، وعلى حرية حركتهن الاقتصادية، ومشاركتهن الاجتماعية، وتفرض على المجتمع نظرة ثنائية لنوع الجنس.

12 - وينبغي أن تعتمد عملية تطوير البنى التحتية نهجاً إقليمياً وأن تراعي احتياجات مختلف أنواع الأقاليم (الحضرية وغير الحضرية)، وذلك من خلال تقييمات تقودها المجتمعات المحلية للآثار الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية لعملية التطوير هذه.

13 - ومن أجل مواجهة ملائمة للتحديات المعقدة المتعلقة بالاستدامة في المحيطات (وهي إحدى حدود الكوكب)، يتعيّن اعتماد مبدأ الرعاية القائمة على الأدلة والعمل على وضع معاهدة عالمية بشأن المحيطات واللدائن، مع السعي في الوقت ذاته إلى معالجة مسائل الصيد المفرط خارج الحدود الإقليمية الذي يهدد التنوع البيولوجي وأسباب رزق السكان المعتمدين على المحيطات.

14 - ويتطلب نجاح خطة عام ٢٠٣٠ زيادة التكامل والاتساق بين مختلف أطر التنمية المستدامة المعتمدة عالمياً، ومنها إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-2030 والخطة الحضرية الجديدة وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة واتفاق باريس. ويجب أن تُفهم هذه الأطر بوصفها جزءاً من جهد دولي أوسع يهدف إلى وضع سياسات قابلة للتطبيق عالمياً في مجال الاستدامة.

15 - وينبغي أن تسعى السياسات الوطنية والدولية إلى مواءمة أطر الاقتصاد الكلي مع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وينبغي توسيع نطاق المبادرات العملية، مثل منهجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بإدماج المخاطر الإيكولوجية في الائتمان السيادي وإصلاح الضرائب الإيكولوجية، وينبغي تطبيقها على المستوى العالمي، بالإضافة إلى معالجة مسائل الأصول المهجورة والتحوّل إلى العمل بالنظام المصرفي القائم على الاحتياطي الكامل لا الجزئي، كخطوة نحو تفعيل إطار يرى الاقتصاد عنصراً تابعاً للبيئة والمجتمع.

16 - وعلينا أن نطبّق نهجاً في الربط بين العلوم والسياسات يهدف إلى استخدام البيانات الوجيهة استخداماً ملائماً، وأن نعتمد في الوقت ذاته التكنولوجيات الملائمة للسياق والابتكارات الهادفة المنسجمة مع معارف الشعوب الأصلية.

17 - وينبغي أن تطلق الدول الأعضاء عملية تهدف إلى تصنيف جريمة إبادة البيئة الطبيعية بوصفها جريمة ضد الإنسانية.

18 - وبغية التوصل إلى طرائق مشاركة قائمة على الحقوق تكفل توفير حيّز محمي لشرائح المجتمع الأساسية، ينبغي أن تشرك المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى رسمياً في جميع مراحل ومستويات سياسات التنمية المستدامة.

 ثالثاً - الشعوب الأصلية

19 - يمثّل أفراد الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، وعددهم يقرب من 370 مليون شخص، حوالي 5 في المائة من سكان العالم، لكنهم يشكّلون 15 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع([[1]](#footnote-1)).

20 - ويشكّل الفقر أيضاً عاملاً يسهم في عدم تمتع الشعوب الأصلية بالأمن الغذائي. ونتج هذا الوضع المقلق عمّا تعرّضت له الشعوب الأصلية تاريخياً من استعمار وسيطرة وصهر ثقافي وعن هياكل التمييز السائدة ضدها والانتهاك المنهجي لحقوقها. وقد أضعف فقدانُ هذه الشعوب لأراضيها وأقاليمها ومواردها نُظُمَها العرفية، التي تشكّل أسس هوياتها المتميزة وكرامتها ورفاهها. وإن حالة الإفقار التي تعاني منها الشعوب الأصلية هي نتاج وضعها من حيث حقوق الملكية ومن حيث مقدار السيطرة والأمن الذي تتمتع به في إطار إدارة أراضيها ومواردها.

21 - ويتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 نهجاً شاملا قائماً على حقوق الإنسان يكفل للشعوب الأصلية ألاّ يقوَّض رفاهها العام وكرامتها وسلامتها الثقافية وألاّ ”يُترك أي منها خلف الركب“.

22 - وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتغلب مساعي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الإخفاقات والثغرات التي اعترت تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، مثل عدم تصنيف البيانات على أساس الأصل الإثني، وغياب المشاركة الفعالة، وعدم وجود برامج ملائمة في مجال الحد من الفقر، والتعليم، والصحة، وغيرها.

23 - وعلى وجه الخصوص، يجب أن يتناول هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف 5) التمييزَ والإقصاءَ المتعددَي الأبعاد اللذين تواجههما نساء الشعوب الأصلية بسبب نوع جنسهن وأصلهن الإثني وحالتهن الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يجب إدراك وتعزيز دور المرأة وإسهاماتها الحاسمة في التنمية المجتمعية.

٢٤ - ويطرح الهدف 9 المتعلق بالبنى التحتية المستدامة والتصنيع المستدام بعض الأخطار التي تهدد الشعوب الأصلية إذا استمر انتهاج نهج ”بقاء الأمور على حالها“. فقد أدت مصادرة أراضي الشعوب الأصلية ومواردها لأغراض تطوير البنية التحتية والتنمية الصناعية إلى تقويض رفاهها وإفقارها وفقدانها لسبل عيشها وتراثها الثقافي. ولا بد من تصحيح إرث الدول والقطاع الخاص المتمثل في التضحية بحقوق الشعوب الأصلية بذريعة التنمية، وذلك عن طريق تنفيذ سياسات وتدابير تكفل الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، إلى جانب احترام وحماية حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد وفي تقرير المصير.

٢٥ - وتعتمد الملايين من الشعوب الأصلية على المحيطات، ليس فقط لكسب عيشها وإنما أيضا في ثقافتها وأسلوب حياتها وهويتها. بيد أن تفاقم آثار تغير المناخ، فضلا عن التلوث الشديد للمحيطات والصيد التجاري الواسع النطاق، كلها عوامل أصبحت تهدد بقاء الشعوب الأصلية المعتمدة على المحيطات.

٢٦ - ولا بد أن تشمل وسائل التنفيذ توفير القدر الكافي من التمويل والموارد لدعم الخطط والبرامج الموجهة لمعالجة مسائل الفقر والصحة والتعليم الجيد لدى الشعوب الأصلية وحقها في تقرير المصير. وإضافةً إلى ذلك، يجب الاعتراف بالشعوب الأصلية بوصفها عناصر فاعلة رئيسية وأصحاب حقوق في سياق التنمية المستدامة، بالنظر إلى جملة اعتبارات منها أنها تمتلك معارف تقليدية ولديها ممارسات في مجال الإدارة المستدامة للموارد. وقد اتخذت الشعوب الأصلية مبادرات لإقامة الشراكات، بما في ذلك النداء العالمي للعمل بشأن حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الأراضي، والمبادرة العالمية لاستكشاف أحوال الشعوب الأصلية، وهي إطار لتوليد البيانات ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٢٧ - وفيما يلي التوصيات الرئيسية للمجموعة الرئيسية:

 (أ) الاعتراف بالشعوب الأصلية، في ظل مشاركتها الفعالة، بوصفها مجموعات متميزة تتمتع بحقوق وأوضاع محددة عند وضع الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي؛

 (ب) كفالة تصنيف البيانات على أساس هوية الشعوب الأصلية؛

 (ج) إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات المتعلقة بالمشاركة والتمثيل الفعالين للشعوب الأصلية في العمليات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة؛

 (د) الاعتراف قانونا بالحقوق الجماعية العرفية للشعوب الأصلية في الأراضي واعتماد مؤشرات لرصد التقدم المحرز في هذا الصدد؛

 (ه) التأكد من اشتراط الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية في المشاريع الإنمائية التي تؤثر عليها، وإنشاء آليات تظلُّم فعالة، وكفالة توفير آليات التقاسم المنصف للمنافع؛

 (و) كفالة توفير القدر الكافي من التمويل والموارد للبرامج المحددة الهدف في إطار الخطط المعنية بالفقر والأمن الغذائي والصحة والتنمية المقررة ذاتيا للشعوب الأصلية.

 رابعا - المنظمات غير الحكومية

٢٨ - يتناول المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2017 موضوع ”القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير“، وهو ضرورة حتمية تمثل كذلك شرطا مسبقا لتحقيق السلام المستدام. ولن يتسنى تحقيق هذين الهدفين إلا بتذليل العوائق الهيكلية والنُظمية أمام الإنجاز، ومعالجة الأسباب الجذرية لاستغلال البيئة وتدهورها.

٢٩ - وسياسات الاقتصاد الكلي الليبرالية الجديدة السائدة حاليا هي العامل الرئيسي للتفاوت في توزيع الثروة والسلطة وتدمير الموارد الطبيعية، ويجب إعادة النظر فيها والاستغناء عنها. فمفاهيم التنمية القائمة تماما على النمو الاقتصادي تمثل رؤية غير متبصرة للتقدم ويجب التخلص منها، ولا بد من مساءلة الشركات عن سجلها الاجتماعي والبيئي. وتدعو المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية إلى اتباع نموذج جديد للتنمية يعزز رفاه البشر والطبيعة والحيوانات ويعتبر هدفه الأسمى تحقيق الإنصاف والعدالة، أي ”عدم ترك أحد خلف الركب“.

٣٠ - وتمثل المساهمات العملية للمجتمع المدني عنصرا مميزا ومهما في هذه العملية. ومن ثم تدعو المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى زيادة إشراك المجتمع المدني، بالتماس مساهمات أوسع نطاقا من المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، وترجمة تلك المساهمات إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ولا غنى عن إتاحة متسع من الوقت أمام المجتمع المدني للمشاركة المجدية في عمليتي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضها على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

٣١ - وكل بلد مسؤول عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتشاور مع شعبه، لمعالجة التحديات الجماعية في إطار مسعى مشترك. وبدءا من الأفراد ومرورا بالسلطات المحلية والوزارات الوطنية ووصولا إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة، يجب على كل جهة أن تتولى المسؤولية عن الأهداف في السياقات الخاصة بها - مع الاعتراف بترابط جميع الأهداف وتعاضدها.

٣٢ - وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض في عام ٢٠١٧، توصي المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية بما يلي:

 (أ) **الهدف 1:** تتطلب معالجة أسباب ومظاهر الفقر الهيكلي حلولا شاملة ملائمة للسياقات ومرتبطة بجميع الأهداف الأخرى. وينبغي للحكومات الإبلاغ عن الجهود التي تبذلها لزيادة الفرص وتعزيز الرفاه والقدرة على الصمود لدى جميع قطاعات المجتمع؛

 (ب) **الهدف 2:** يستلزم القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية التحول في الإنتاج الزراعي من نظام الاستغلال الصناعي الكثيف المدخلات إلى نظم تدعم سبل كسب العيش لصغار المزارعين وتحفظ الثقافات والتنوع البيولوجي؛

 (ج) **الهدف 3:** ينبغي للجهود الرامية إلى تحقيق الغايات المتصلة بالصحة أن تمنح الأولوية للطائفة الكاملة للخدمات، من ترويج ووقاية وعلاج وإعادة تأهيل وتخفيف للأعراض. ويجب على الحكومات أن تسعى، باتباع نهج متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة، إلى إزالة العوائق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لكفالة استفادة الجميع من خدمات الصحة البدنية والعقلية الجيدة والميسورة التكلفة؛

 (د) **الهدف 5:** ينبغي التغلب على العوائق التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين والحقوق الأساسية للمرأة والفتاة عن طريق تنفيذ قوانين وسياسات تحظر التمييز، وتعيد توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتعزز المساواة في الوصول إلى الموارد والتعليم ومراكز صنع القرار، بما يتماشى مع الاتفاقيات والمعايير المتفق عليها دوليا؛

 (ه) **الهدف 9:** ينبغي لجميع الحكومات، بما في ذلك السلطات الإقليمية والمحلية، أن تعزز التصنيع الشامل للجميع والسليم إيكولوجيا وتوفير الهياكل الأساسية التي تضمن حماية الطبيعة والمشاركة في صنع القرارات؛

 (و) **الهدف 14:** يجب أن يكون الهدف 14 حجر الزاوية في حماية المحيطات باعتبارها جزءا كبيرا من الغلاف الحيوي، ونظاما إيكولوجيا فريدا، وجزءا لا يتجزأ من الحضارة البشرية وموردا رئيسيا للغذاء، ومنفعة عامة يحق للجميع الانتفاع بها على نحو منصف وعادل.

٣٣ - وتمشيا مع التزام ”عدم ترك أحد خلف الركب“، تفصِّل الورقة التي تتضمن الموقف الكامل للمجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية كيف أنَّ أهداف التنمية المستدامة مترابطة، وتُطبَّق على المستوى المحلي ولكنها تتطلب التزاما على المستوى العالمي، وأنها ضرورية للقضاء على الفقر وتعزيز الازدهار للجميع.

 خامسا - السلطات المحلية

٣٤ - جميع أهداف التنمية المستدامة تتضمن غايات لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالعمل اليومي للحكومات المحلية والإقليمية، التي لا ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها مجرد جهات منفذة للخطة. فالحكومات المحلية والإقليمية هي جهات لتقرير السياسات، وعوامل حافزة للتغيير، وأقدر الكيانات الحكومية على ربط الأهداف العالمية بواقع المجتمعات المحلية وبالواقع الإقليمي.

٣٥ - والحكومات المحلية والإقليمية ملتزمة بأداء دورها في تحقيق الأهداف العالمية عن طريق إضفاء الطابع المحلي عليها.

٣٦ - وتجمع فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية الشبكات الدولية الرئيسية للحكومات المحلية والإقليمية بهدف تنسيق مساهماتها في عمليتي وضع السياسات العالمية والإبلاغ عنها.

 إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة دعما لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠

٣٧ - ترتبط عملية إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة بما يلي: (أ) الكيفية التي يمكن بها للحكومات المحلية والإقليمية أن تدعم تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ من خلال العمل المنطلق من القاعدة؛ و (ب) الكيفية التي يمكن بها للأهداف أن توفر إطارا للسياسات الإنمائية المحلية. ويمثل توفير البيئة المواتية والموارد اللازمة لمشاركة الحكومات المحلية والإقليمية في عملية إضفاء الطابع المحلي على الأهداف أولويةً استراتيجية لضمان نجاح الجهود الوطنية والخطة العالمية بأكملها.

٣٨ - وإسهاما في هذه العملية، يقوم أعضاء فرقة العمل العالمية بما يلي:

 (أ) وضع أدوات ومؤشرات لدعم المتابعة على الصعيد الوطني وتشجيع إضفاء الطابع المحلي واستعراض الأقران والتبادل. وفي هذا الصدد، نطالب بتعزيز مشاركة الحكومات المحلية والإقليمية في عملية تحديد المؤشرات. وبناءً عليه، فإننا ندعو الحكومات الوطنية ووكالات منظومة الأمم المتحدة إلى إشراك الحكومات دون الوطنية في المناقشة المتعلقة برصد الهدف ١١ والإبلاغ عنه؛

 (ب) وضع آلية إبلاغ عالمية تقوم تحديدا على خبرة الحكومات المحلية والإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف وإضفاء الطابع المحلي عليها، ويمكن للآلية أن تقدم مساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٣٩ - وينبغي لأي إطار فعال للمتابعة والاستعراض أن يعزز الإدماج السلس للحكومات المحلية والإقليمية في عملية الرصد على جميع المستويات. وفي حين أن المجتمع الدولي استحدث آلية رصد وإبلاغ تحيل إلى الحكومات الوطنية مباشرة، فإنه ينبغي للحكومات المحلية والإقليمية أن تشارك في هذا الحوار العالمي، لتجلب إليه المنظور المحلي والمنظور دون الوطني.

٤٠ - ويجري حاليا حشد شبكات الحكومات المحلية والإقليمية لكي تشارك في عمليات الاستعراض الوطني الطوعي. ويجري إعداد دراسات استقصائية لتقييم المنهجيات ومستويات المشاركة. وعلاوة على ذلك، تعمل منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة وفرقة العمل العالمية على وضع آلية إبلاغ عالمية من شأنها أن تتيح رصد التنفيذ من منظور الحكومات المحلية والإقليمية، تمشيا مع دورات التقييم التي حددها المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٤١ - وندعو الحكومات الوطنية إلى بذل الجهود من أجل تعبئة أصحاب المصلحة نحو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحديد الأولويات والاستراتيجيات الوطنية والإطار المؤسسي لخطة عام ٢٠٣٠.

 تعبئة الموارد المالية

٤٢ - ينبغي لمنتدى تمويل التنمية أن يعزز تبادل الممارسات المتعلقة بأفضل الطرائق لتعزيز تعبئة الموارد المحلية (بما في ذلك الضرائب المحلية) وتحسين توزيع الموارد بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، من أجل المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤٣ - وتمشيا مع خطة عمل أديس أبابا (ولا سيما الفقرة 34)، ينبغي الاعتراف بالسلطات المحلية بوصفها شريكا محددا - على نفس مستوى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص – وينبغي إشراكها في متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

 الخلاصة

٤٤ - تلتزم الحكومات المحلية والإقليمية بالمساهمة في شراكة عالمية جديدة مع المؤسسات الدولية والحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وستواصل استخدام المنابر العالمية للاستدلال على الإمكانات التي يتيحها العمل المحلي للدفع بعجلة التنمية وللمناداة بوضع الأطر القانونية والمالية المناسبة لدعم جميع الحكومات المحلية والإقليمية في الدور الذي تؤديه بهدف تحقيق هذه الخطة الطموحة والمتكاملة والعالمية.

 سادسا - العمال ونقابات العمال

 العمل اللائق للجميع من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار

٤٥ - يشكل برنامج توفير العمل اللائق، بأبعاده الأربعة، إطاراً شاملاً لا نظير له من أجل ”القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير“، ويربط جميع أهداف التنمية المستدامة بعضها ببعض. فمن خلال إيجاد فرص عمل ووضع نظم قوية للحماية الاجتماعية وتوفير خدمات عامة جيدة، وتحسين ظروف العمل وإمكانية المشاركة في عملية اتخاذ القرارات بطريقة ديمقراطية، يمكن للشعوب والمجتمعات والبلدان انتشال نفسها من براثن الفقر، وتحسين سبل كسب الرزق، والمشاركة في التنمية المحلية والتعايش في سلام. ولا يحدث ذلك إلا عندما يكون العمل لائقا ومنتجا وسليما من الناحية البيئية، ويوفر أجورا معيشية ويرتكز على حقوق العمل، ويستفيد منه جميع العاملين من الرجال والنساء على حد سواء، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة.

٤٦ - ونحن، كنقابات عمال، نعتقد أن القضاء على الفقر (الهدف 1) يتطلب أن تتوفر للناس سبل عيش لائقة بأجور منصفة، وأن تكون نظم الحماية الاجتماعية شاملة وتدعم الإدماج عن طريق الدعم الكافي للدخل وتوفير الخدمات العامة الجيدة. وضمان الأجور المعيشية في جميع أشكال العمالة يمكن أن يساعد في التصدي لفقر العمال، الذي لا يزال منتشرا في جميع أنحاء العالم، بينما يمكن أن يكفل وضع الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية ألا يتخلف أحد عن الركب.

٤٧ - ونعتقد أيضا أنه لن يتسنى تحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف 5) دون تضافر الجهود من أجل إحداث تحول في أسواق العمل بالنسبة لعمل المرأة المأجور وغير المأجور. ويتطلب سد الفجوة في الأجور بين الجنسين انتهاج سياسة ”تكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة“. كما يساعد تحديد حد أدنى للأجور المعيشية واتخاذ تدابير لتعزيز فرص حصول المرأة على الحماية الاجتماعية بشكل متكافئ على التصدي لأوجه التفاوت بين الجنسين في الدخل والحد من الفقر. ويقتضي السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين اتخاذ تدابير لتيسير التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، لا سيما عن طريق الاستثمار في خدمات الرعاية.

٤٨ - ولتحقيق ذلك، ينبغي للحكومات أن تقوم بما يلي:

 (أ) تنفيذ حد أدنى للأجور المعيشية الوطنية بمشاركة كاملة من الشركاء الاجتماعيين. وينبغي أن تحتسب في الأجور الدنيا تكلفة المعيشة، وينبغي أن تستند إلى الأدلة وأن يتم استعراضها وتعديلها بانتظام (لمراعاة التضخم، مثلا). وينبغي ضمان حقوق المفاوضة الجماعية لتحقيق أجور عادلة تفوق الحد الأدنى؛

 (ب) ضمان حماية اجتماعية كافية وفي متناول الجميع، تمشيا مع اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) لعام 1952 (الاتفاقية رقم 102)، وتوصيتها المتعلقة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لعام 2012 (التوصية رقم 202)، باتخاذ تدابير لإيجاد فسحة مالية للخدمات الاجتماعية، عند الاقتضاء؛

 (ج) مواءمة القوانين وممارسات الإنفاذ الوطنية بشأن حرية تكوين الجمعيات، والحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية، وعدم التمييز مع معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية وتعزيز الحوار الاجتماعي (بين أرباب العمل والعمال)؛

 (د) دعم الانتقال من الاقتصاد غير النظامي إلى الاقتصاد النظامي من أجل زيادة الأمن الوظيفي وأمن الدخل للعمال وتوليد الموارد المالية اللازمة لكفالة نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الجيدة؛

 (ه) الحد من أوجه التفاوت بين النساء والرجال في الحصول على الحماية الاجتماعية عن طريق احتساب فترات الرعاية بشكل ملائم في استحقاقات المشتركين، وتوفير استحقاقات للورثة، وضمان حصول الجميع على دعم الدخل؛

 (و) ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية جيدة بتكلفة معقولة لدعم تمكين المرأة اقتصاديا وتعزيز رفاه الأطفال وسائر الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية، مثل المرضى والمسنين؛

 (ز) تعزيز نوعية الوظائف في قطاع الرعاية النظامي، من أجل تحسين جاذبية وظائف الرعاية، فضلا عن توفير الخدمات بجودة عالية؛

 (ح) زيادة الاستثمار بدرجة كبيرة في الخدمات العامة الجيدة كي يحصل الجميع على الرعاية الصحية وعلى التعليم الابتدائي والثانوي مجاناً؛

 (ط) التصديق على اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين، 2011 (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩) وإدماجها في التشريعات الوطنية؛

 (ي) متابعة توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة([[2]](#footnote-2)) للاعتراف بعمل الرعاية وإعادة توزيعه والحد منه، وضمان العمل اللائق للعمال في مجال الرعاية المدفوعة الأجر، بما في ذلك العمال المهاجرون.

 سابعا - قطاع الأعمال التجارية والصناعية

٤٩ - المجموعة الرئيسية لقطاع الأعمال التجارية والصناعية ملتزمة تماما بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتسلم بالدور الحاسم الذي يجب أن تضطلع به في تعجيل التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها محركا للنمو والعمالة، ومساهما رئيسيا في الإيرادات الحكومية، وحافزا للابتكار وبناء القدرات والتطوير التكنولوجي.

٥٠ - ولدى مواجهة التحديات في القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل اللائق والمنتج للأشخاص المعرضين للتخلف عن الركب، لا بد من إشراك القطاع الخاص بصورة مجدية على جميع مستويات تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها.

٥١ - ويتبين من مشاركة عدد كبير جدا من الشركات ورابطات الأعمال التجارية في الخطوط الأمامية بالفعل أن القطاع الخاص يكثف جهوده من أجل المشاركة في التحولات اللازمة من أجل التصدي لهذه التحديات: أي القضاء على الفقر، وتعزيز الاستدامة، والنهوض بالازدهار وكفالة الانتفاع به على نطاق واسع.

٥٢ - فالقطاع الخاص بجميع أشكاله، من مزارع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، وشركات مملوكة للأسر وشركات وطنية وشركات متعددة الجنسيات، يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلع قطاع الأعمال التجارية إلى المشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2017 باعتباره شريكا ينخرط بنشاط في مساعي تحقيق الاستدامة عن طريق تبادل المعارف، وتوفير الخبرات في مجال وضع السياسات العامة وتنفيذها، وفي مجال الشراكة.

 ثامنا - الأوساط العلمية والتكنولوجية

٥٣ - إن الأوساط العلمية والتكنولوجية، التي يشارك في تنظيمها المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية والاتحاد العالمي لمنظمات الهندسة، ترحب ترحيبا كبيرا بموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2017 بشأن ”القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير“، وتشدد على الدور الهام للعلوم، الطبيعية والاجتماعية والصحية والهندسية، في القضاء على الفقر وفي تعزيز الازدهار.

٥٤ - وكما تجلى في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2016 وفي النماذج الأولية *لتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي*، فإن المعارف العلمية توفر أساسا لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة بشأن التنمية المستدامة على جميع المستويات. وتحتاج خطة عام 2030 إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار في كل خطوة؛

٥٥ - وترحب الأوساط العلمية والتكنولوجية بمجموعة الأهداف المزمع استعراضها في هذه الدورة، وتود أن تذكر ببعض أنشطتها التي تدعم تنفيذ هذه الأهداف. فمنشور المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، بعنوان *التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2016، التصدي لأوجه التفاوت: سبل إيجاد عالم منصف*([[3]](#footnote-3))، يتناول النهج الكفيلة بتحقيق الهدفين 1 و 11، بينما ينشر برنامجه للبحوث المقارنة بشأن الفقر بحوثا متقدمة عن خطة عام 2030([[4]](#footnote-4)). وهناك أنشطة متصلة بالهدف ٣ مثل برنامج الصحة والرفاه في البيئة الحضرية المتغيرة([[5]](#footnote-5)) - الذي يشارك في رعايته المجلس الدولي للعلوم وجامعة الأمم المتحدة والفريق الطبي المشترك بين الأكاديميات - ومبادرات مساهمة في الهدف ١٤ مثل النظام العالمي لرصد المحيطات([[6]](#footnote-6))، الذي يشارك في رعايته المجلس الدولي للعلوم، واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفيما يتعلق بالهدف 9، استهل الاتحاد العالمي لمنظمات الهندسة مبادرات لدعم تطوير الهندسة في أفريقيا، مثل مبادرة Africa Catalyst وأسبوع الهندسة في أفريقيا، الذي نظم بالتعاون مع اليونسكو في عامي 2015 و 2016. وإضافة إلى ذلك، تود الأوساط العلمية والتكنولوجية أن تسلط الضوء على أنشطتها المتعلقة بالهدف 5 مع التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال العلوم. وتجدر الإشارة، ضمن أمور أخرى، إلى الأنشطة والأدوات التي وضعتها اللجنة المعنية بالمرأة في قطاع الهندسة([[7]](#footnote-7)) التابعة للاتحاد العالمي لمنظمات الهندسة، والتقرير الأخير لشراكة الأكاديميات، المعنون *المرأة من أجل العلم*: *إدماجها ومشاركتها في أكاديميات العلوم*([[8]](#footnote-8))، والشراكة بين المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية ومبادرة ”مراعاة منظور نوع الجنس في مجالات العلوم والابتكار والتكنولوجيا والهندسة“ (GenderInSITE)([[9]](#footnote-9)) من أجل النهوض بمراعاة المنظور الجنساني في إنتاج العلوم وتنسيقها على الصعيد الدولي.

٥٦ - ولئن كان من المهم معالجة الجوانب التي يختص بها كل هدف من الأهداف، فإن الأوساط العلمية والتكنولوجية تشير بوضوح إلى خطة عام 2030 باعتبارها ”خطة متكاملة“، وما انفكت تعمل على إيجاد فهم أفضل لأوجه المفاضلة وعلاقات التآزر الممكنة بين مختلف الأهداف. وفي هذا السياق، أعد المجلس الدولي للعلوم، بالتعاون مع عدد من المنظمات العلمية الدولية والوطنية الأخرى، تقريرا يخضع لمحك الاختبار طرق التحديد والتقييم المنهجيين لأوجه التفاعل بين الأهداف السبعة عشر وغاياتها بتطبيق منهجية مشتركة. وباستخدام مقياس ذي سبع نقاط، فإن تحليل أوجه التفاعل بهذه المنهجية يتجاوز مجرد فئتي ”التآزر“ و ”المفاضلة“. والتقرير المعنون ”دليل أوجه التفاعل بين أهداف التنمية المستدامة: من العلوم إلى التنفيذ“ يقدم تطبيقا تجريبيا للمنهجية بتحليل أربعة أهداف بالتفصيل (الأهداف 2 و 3 و 7 و 14). وهذه الأداة مهمة (ستتاح عما قريب في الموقع الشبكي www.icsu.org) لضمان نتائج طويلة الأمد في مجال التنمية المستدامة.

٥٧ - والأوساط العلمية والتكنولوجية على استعداد، من خلال هذه المبادرات وغيرها مثل مبادرة أرض المستقبل والأنشطة المشتركة بين المجلس الدولي للعلوم والاتحاد العالمي لمنظمات الهندسة، للعمل في شراكة مع واضعي السياسات والممارسين والمجتمع المدني على تحديد المسائل ذات الأهمية الحاسمة التي يتعين معالجتها؛ والمشاركة في إنتاج المعارف التي تدعم بفعالية عملية اتخاذ القرارات على مختلف المستويات؛ والمشاركة في استحداث حلول مثبتة بأدلة علمية.

٥٨ - وتذكر الأوساط العلمية والتكنولوجية بنداء الأمين العام للأمم المتحدة من أجل السلام([[10]](#footnote-10))، وتود أن تؤكد الدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تعزيز السلام والحوار على الصعيد الدولي، كما يتجلى من موضوع ”العلم من أجل السلام“ المختار للمنتدى العالمي للعلوم([[11]](#footnote-11))، الذي من المقرر عقده في الأردن في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

 تاسعا - مجموعة أصحاب المصلحة من قطاع التعليم والأوساط الأكاديمية

٥٩ - التعليم هو أكثر المحركات استدامة وأطولها أجلا لزيادة الازدهار وإنهاء الفقر إلى الأبد. وتحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة التي استعرضها المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2017 يعتمد على التعليم؛ وكذلك، فإن الفقر والجوع وسوء الصحة والتمييز بين الجنسين والكوارث المتصلة بالمناخ تضر بتحقيق الهدف 4.

٦٠ - فالتعليم الجيد المجاني يساعد في كسر حلقة الفقر والاستبعاد، مما يجعل التزام الهدف 4 بتعميم التعليم الابتدائي والثانوي المجاني التزاما ذا أهمية حيوية. ويمكن تخفيض معدل الفقر بنسبة 12 في المائة على الصعيد العالمي لو اكتسب جميع الطلاب في البلدان المنخفضة الدخل مهارات القراءة الأساسية. ويكفل التعليم التصدي للتمييز ضد النساء والفتيات، وإذا تعلمت المرأة تحسنت التغذية وتعزز الأمن الغذائي وتحسنت صحة الأطفال وقلت الوفيات. ولو أكمل جميع النساء التعليم الابتدائي، لانخفض معدل وفيات الأمومة بمقدار الثلثين.

٦١ - ويستلزم تنفيذ الخطة علاقات بين القطاعات وترابطا في تقرير السياسات - تمشيا مع الهدف ١٧. وهذه حقيقة أدركها المجتمع المدني في القطاع التعليمي؛ وقد اتسعت الشبكات وباتت الحوارات بين القطاعات تفضي إلى تغييرات إيجابية.

٦٢ - ولوحظ إحراز تقدم في إيجاد جهات تنسيق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بعض البلدان، إلى جانب الجهود الرامية إلى مواءمة الغايات الواردة في الأهداف مع السياسات الوطنية. ومن الواضح أن الهياكل الأساسية العالمية التي أنشئت لدعم أهداف توفير التعليم للجميع ٢٠٠٠-2015 - ثم إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 - يسرت استمرار رصد الهدف ٤ عن طريق *التقرير العالمي لرصد التعليم* والإسراع بإنشاء آليات للمساءلة، منها اللجنة التوجيهية المعنية بالهدف 4 المتعلق بالتعليم حتى عام 2030 من أهداف التنمية المستدامة.

٦٣ - لكن توجد عقبات، لا سيما في سياق الأزمات المطولة والمتفاقمة وانتهاج الحكومات لسياسات انعزالية أكثر فأكثر. وثبت أن تمويل أهداف التنمية المستدامة أمر صعب. فالميزانيات المحلية لا تزال غير كافية لتحقيق الهدف ٤ ولم تكن التخفيضات في المساعدة الإنمائية الرسمية أمرا مساعدا. وينبغي أن تكون تعبئة الموارد المحلية أولوية، لكن ثمة إحجام من جانب المجتمع الدولي عن إنشاء آليات لدعم توسعة قاعدة الموارد المحلية - على سبيل المثال، من خلال إنشاء منبر ضريبي عالمي. ومن الضروري الجمع بين زيادة الموارد المحلية وتحقيق العدالة الضريبية على الصعيدين الوطني والدولي وزيادة التعاون الدولي من أجل جعل تنفيذ الخطة أمرا قابلا للاستمرار.

٦٤ - وعلى الرغم من المناخ التشاركي الذي جرى في ظله وضع أهداف التنمية المستدامة، فمنذ ذلك الحين أمست الأبواب مغلقة أمام المجتمع المدني؛ ويفيد نشطاء بوجود إجراءات مشددة للحد من نشاط المجتمع المدني، بما في ذلك قيود مفروضة على التمويل والاحتجاج، بل ويذهب ذلك إلى حد التجريم المباشر. غير أن المواطنين يجب أن يكون لهم صوت في عملية صنع القرار – على النحو المنصوص عليه في الأهداف نفسها.

٦٥ - وهناك تحد آخر يكمن في عمليتي القياس والمساءلة. فلم يوضع إطار المؤشرات العالمية بعد في صيغته النهائية، ما يؤخر جمع بيانات مصنفة أقوى، وهي بالغة الأهمية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة للفئات الأكثر تهميشا. ويمكن أن يسهم المجتمع المدني في هذا الصدد من خلال البيانات التي يجمعها المواطنون. بيد أن العديد من مؤشرات التعليم المقترحة تختزل الخطة في مقاييس للاختبار، وهو أمر لا يرقى إلى مستوى طموح الهدف ٤ بتوفير التعليم الجيد وطموح جميع الأهداف بضمان تمتع كل فرد بحياة مثمرة.

٦٦ - وهذه العقبات تعوق إنجاز الأهداف، وفي مجال التعليم أدى هذا إلى تزايد وتيرة الخصخصة في بعض البلدان إذ تكشف تقارير أن الجهات الفاعلة الساعية إلى الربح تستفيد من الثغرات في توافر الخدمات في القطاع العام، ما ينال من الدولة باعتبارها الجهة المسؤولة عن تنفيذ خطة عام 2030.

٦٧ - وفي حين لوحظ إحراز بعض التقدم، فهناك شعور بـ ”بقاء الأمور على حالها“. وهذه الخطة هي على درجة من الأهمية بحيث لا يمكن السماح بفشلها؛ وبعد عامين من بدئها، حان الوقت للإنجاز.

٦٨ - وتشمل توصيات الفريق ما يلي:

 (أ) يجب وضع خرائط طريق موثوقة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة؛ ويجب أن تنص خرائط طريق الهدف 4 صراحة على توفير تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع ومجاني؛

 (ب) يجب على الدول الوفاء بمسؤوليتها عن تمويل الأهداف؛ ويتعين أن يتم ذلك فيما يتعلق بالهدف ٤ على نحو ما هو مفصل في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030؛

 (ج) يجب تمكين المواطنين من المشاركة في المساءلة على جميع المستويات؛

 (د) ينبغي أن تشتمل الاستعراضات الوطنية الطوعية على حيز رسمي لصالح ممثلي المجتمع المدني الوطني.

 عاشرا - الأشخاص ذوو الإعاقة

٦٩ - في ديباجة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أبرزت الدول الأطراف أن أكثرية الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في ظروف يسودها الفقر، وأقرت بالحاجة الملحة إلى تخفيف ما للفقر من تأثير سلبي على الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر قرار الجمعية العامة [٦١/١٠٦](https://undocs.org/ar/%D9%A6%D9%A1/%D9%A1%D9%A0%D9%A6)، المرفق الأول).

٧٠ - وترد تدابير للتصدي لهذا التحدي العالمي في خطة عام 2030، التي تضع في صميمها التزاما بإنهاء الفقر في كل مكان وعدم تخلف أحد عن الركب. وهي تتوخى تحقيق مستقبل أفضل لجميع الناس، بما يكفل لكل شخص التمتع بحياة لائقة كريمة مجزية، وتحقيق كامل إمكانات البشر عن طريق القضاء على الفقر بجميع أبعاده. ويجب أن يسترشد في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل إحداث تحول في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم.

٧١ - ويمثل الأشخاص ذوو الإعاقة ١٥ في المائة من سكان العالم، أي بليون نسمة، حسب التقديرات. ويزيد تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الفئات الأكثر فقرا في العالم: تنص الفقرة 23 من خطة عام ٢٠٣٠ على أن أكثر من ٨٠ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في فقر. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة استبعادا واسع النطاق من جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية، بما في ذلك العمالة والتعليم والرعاية الصحية.

٧٢ - ويعرف الأشخاص ذوو الإعاقة معدلات فقر وحرمان أعلى ومستويات دخل أقل من عامة السكان([[12]](#footnote-12)). ومرد ذلك إلى تفشي التمييز والوصم، وعدم تكافؤ الفرص، ووجود الحواجز المادية والحواجز القائمة على المواقف. وهذه العوامل نفسها أيضا تعني أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لا يتم معالجتها معالجة كافية في برامج الحد من الفقر، أو برامج الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، أو البرامج والصناديق الإنمائية.

٧٣ - ويتطلب التنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعها قادة العالم لدى اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ زيادة تدريجية في تخصيص الموارد المحلية والتعاون الإنمائي الدولي لدعم الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، ففي العديد من البلدان، فُرضت تدابير تقشف، ما يخفض النفقات الحكومية على حقوق الإنسان والتنمية والرعاية الاجتماعية، حيث تشتد الحاجة إليها([[13]](#footnote-13))، وغالبا ما يكون الأشخاص ذوو الإعاقة ضمن السكان الأكثر تضررا([[14]](#footnote-14)). ويمكن أن تتمثل استجابة قائمة على الحقوق للتصدي لأزمات اقتصادية في انتشال الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم من براثن الفقر، وسوف تسهم في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة([[15]](#footnote-15)).

٧٤ - وتنص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ديباجتها على ما يلي:

 ”تعترف بالمساهمة القيمة الحالية والمحتملة للأشخاص ذوي الإعاقة في تحقيق رفاه مجتمعاتهم وتنوعها عموما، وبأن تشجيع تمتعهم بصورة كاملة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومشاركتهم الكاملة سيفضي إلى زيادة الشعور بالانتماء وتحقيق تقدم كبير في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والقضاء على الفقر“.

 حادي عشر - مجموعات المتطوعين

٧٥ - المتطوعون أساسيون وجهودهم ضرورية للنجاح في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق هدف القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار.

٧٦ - فالتطوع، عند دعمه بالشكل الملائم، ييسر الحصول على الخدمات في مجالي الصحة والتعليم وفي العديد من المجالات الأخرى لبعض من المجتمعات الأشد فقرا أو الأكثر تهميشا أو الأكثر ضعفا، وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

٧٧ - وعند الفقراء والمهمشين، يتيح التطوع فرصة للانتقال من كونهم متلقين سلبيين إلى كونهم مشاركين نشطين في العمليات الإنمائية. والتطوع هو في كثير من الأحيان أول سبيل للأفراد للمشاركة بنشاط في مجتمعاتهم وليصبحوا ممكنين لإعمال حقوقهم.

٧٨ - وسيكون للمتطوعين دور محوري في الرصد الذي يقوم به المواطنون، ما يتيح فرصا لجمع البيانات على مقربة من الفقراء والمهمشين.

 البيئات التمكينية للعمل التطوعي

٧٩ - العمل التطوعي هو أمر عالمي، ولكنه يصبح أقوى ما يكون عندما يتم الاعتراف به ودعمه. ويكون المتطوعون على أكبر قدر من الفعالية عندما تقوم الحكومات بتهيئة بيئة مواتية لمشاركتهم وتستجيب للمبادرات المجتمعية بقيادة المتطوعين.

٨٠ - ويعترف بعض الحكومات بأهمية القيام بوضع السياسات والهياكل والبرامج والتشريعات بشكل منهجي لإشراك المتطوعين وتمكين المزيد من الناس كي يتطوعوا. ولمنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومجموعات المتطوعين والمتطوعين أنفسهم أيضا دور في هذا الصدد.

٨١ - وسيكون دور المتطوعين أساسيا في تحقيق الأهداف المقرر استعراضها بشكل معمق في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في ٢٠١٧.

 الهدف 1

٨٢ - إن الكثير من الهياكل الأساسية المؤسسية لتقديم المساعدة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم هي في أيدي المتطوعين الذين لهم دور أساسي في عمل بنوك الأغذية، ومآوي المشردين، وعيادات الوقاية من تعاطي المخدرات، ومراكز تدريب القوى العاملة، وجماعات المساعدة الذاتية للتمويل البالغ الصغر والعديد من المنظمات الأخرى.

 الهدف 2

٨٣ - يقوم المتطوعون بنشر المعارف الجديدة في المناطق الريفية. فهم يساعدون المزارعين في تنظيم أنفسهم وتعزيز التعاونيات الزراعية. ويقومون بتشغيل برامج التغذية، وتوزيع مجموعات التغذية على الحوامل وتوفير التثقيف بشأن التغذية.

 الهدف 3

٨٤ - يعد عمل المتطوعين تكملة حيوية لخدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الحكومة، إذ إنهم يصلون إلى الفئات المهمشة ويقدمون خدمات الرعاية الصحية للسكان الأكثر احتياجا حتى في السياقات الأكثر خطورة.

 الهدف 5

٨٥ - يمكن للعمل التطوعي أن يوفر للنساء خبرة قيادية وإمكانية لوصولهن إلى الهياكل السياسية المحلية، وأن يتيح الفرص التعليمية للطالبات، ويساعد النساء في بدء الأعمال التجارية، ويثقف النساء في المسائل المالية، ويوفر لهن أماكن لتنظيم حملات لمكافحة الممارسات الضارة، وتعزيز فرص حصولهن على التثقيف في مجال الإنجاب والصحة الإنجابية، والعمل على مكافحة العنف ضد المرأة، ويشجع مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

 الهدف ٩

٨٦ - تعد مجموعات المتطوعين جهات هامة في تقديم موارد الائتمان بالغ الصغر لإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهذه الأعمال التجارية هي مصادر هامة للابتكارات الاجتماعية، إذ تستحدث طرقا جديدة وأكثر فعالية للتصدي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والحد منها.

 الهدف 14

٨٧ - يدعو المتطوعون إلى حفظ المحيطات بطريقة مستدامة وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، وتنظيف القمامة والنفايات، وإنعاش الحياة البحرية والانخراط في مسائل مثل مكافحة الصيد المفرط والحفر في أعماق البحار.

٨٨ - وفيما يلي توصيات مجموعات المتطوعين المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى:

 (أ) الاعتراف رسميا بإسهام العمل التطوعي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية للدول الأعضاء؛

 (ب) كفالة الاعتراف الكامل بمجموعات المتطوعين ودعمها بشكل تام في الخطط والاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

 (ج) الإحاطة علما بالتزام مجموعات المتطوعين بالمشاركة في الخضوع للمساءلة عن التنفيذ الناجح للأهداف؛

 (د) تأكيد تأييد الدعم الكامل لتنفيذ قرار الجمعية العامة [67/290](https://undocs.org/ar/A/RES/67/290)، الذي يدعم مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية؛

 (ه) كفالة أن تُسجَّل بيانات رصد الأهداف من خلال العمليات القائمة على المشاركة، وأن تشمل هذه البيانات منظور أكثر الفئات تهميشا؛

 (و) كفالة أن يشمل إطار المساءلة والشفافية والاستعراض للأهداف التشاور مع المجتمع المحلي على جميع المستويات.

ثاني عشر - المسنون

٨٩ - تعني الرؤية التحولية لخطة عام 2030 والتعهد ”بعدم تخلف أحد عن الركب“ أن خطط التنمية يجب أن تشمل جميع الأشخاص من جميع الأعمار. ويجب أن يستند في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة إلى المساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية طوال الحياة والاعتراف بأن للمسنين نفس الحق في التنمية.

٩٠ - ومن المهم لهذا الاعتراف الإقرار بتنوع السكان المسنين وتباينهم وفهم كيف أن التحيز والتمييز ضد المسنين اللذين يبلغ عنهما المسنون أنفسهم([[16]](#footnote-16)) يمثلان عائقين يحولان دون إدماجهم في الاستجابات الإنمائية.

٩١ - وبحلول عام ٢٠٥٠، سيبلغ ما نسبته ٢٢ في المائة من سكان العالم سن ٦٠ عاما وأكثر وسوف يفوق عدد المسنين عدد الأطفال تحت سن الخامسة عشرة. فالشيخوخة تحدث في كل منطقة من مناطق العالم ويعيش ما نسبته ٦٧ في المائة من المسنين في بلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل.

٩٢ - وتكتسي إسهامات المسنين أهمية جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة. فعدد كبير من المسنات والمسنين يقدمون إسهامات هامة إلى مجتمعاتهم المحلية في جميع جوانب الحياة وفي القطاعين الرسمي وغير الرسمي وفي تقديم الرعاية وفي الإعالة. وهم شركاء أساسيون في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار.

٩٣ - وتحدد الورقة المواضيعية التي أعدتها مجموعة المسنين الحواجز الكبيرة التي تعوق إعمال حقوق المسنين، بما في ذلك انعدام تأمين دخل مستقر، وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الصحية وخدمات الرعاية المناسبة للسن، وزيادة التفاوت بين الجنسين في سن الشيخوخة والثغرات في البيانات.

٩٤ - وأسفرت دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠١٦ وشملت ٧٠ منظمة للمسنين في ٤٠ بلدا عن عدة توصيات([[17]](#footnote-17)). وتشمل هذه التوصيات توثيق التعاون بين منظمات المجتمع المدني والسلطات الحكومية؛ وزيادة الاعتراف بالمسنين في السياسات الحكومية، ولا سيما في مجالات الحماية الاجتماعية، والصحة، والغذاء، والمأوى، والمياه، وحقوق الإنسان، وإساءة معاملة المسنين، والتحيز ضد المسنين، والرعاية التسكينية؛ ومشاركة المسنين في صياغة السياسة العامة؛ ونشر المعلومات؛ وتحسين البيانات والأدلة.

٩٥ - وكشفت الدراسة الاستقصائية أيضا عن تجارب متباينة مع إحراز تقدم في بعض البلدان. ومع ذلك، يجب القيام بالمزيد لكفالة مشاركة المسنين وبناء القدرات لصالحهم لكي يساهموا في وضع السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتضمين أطر التنمية المستدامة مسألة الشيخوخة التي طالها الإهمال.

٩٦ - وتمس الحاجة إلى ضمان إقامة هياكل على الصعيدين الإقليمي والوطني تكفل مشاركة الطائفة الواسعة من أصحاب المصلحة الذين تشملهم خطة عام 2030، ومنهم المسنون. وهذا أمر بالغ الأهمية لتيسير المشاركة الفعالة مع الهياكل الحكومية. وإننا نرحب بآلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي أقامت حيزا لسبع عشرة فئة معنية لتشارك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وعملية أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي.

٩٧ - ويجب إيلاء الأولوية لزيادة القدرة التقنية والفهم فيما يتعلق بالشيخوخة، ووضع الأطر السياساتية والقانونية لتعزيز حقوق المسنين وتحسين استخدام ما ينتجه المسنون من بيانات لوضع السياسات.

٩٨ - ثم إن لأصوات المسنين دورا حاسما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب إسماع هذه الأصوات لكفالة أن تكون الحكومات مسؤولة أمام محكوميها من المسنين في تنفيذ الأهداف.

ثالث عشر - آلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٩٩ - بعد سنتين من بدء تنفيذ خطة عام 2030، لا يزال العالم يتسم بالنمو من ناحية، ولكنه يتسم من ناحية أخرى بتفاقم أوجه عدم المساواة في توزيع الثروة وتقاسم السلطة والموارد بين البلدان وداخلها، وبين الأغنياء والفقراء، وبين الرجال والنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين والأشخاص المحتارين في هويتهم الجنسية أو ميلهم الجنسي، على نطاق الفئات العمرية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم. ويزيد ترسيخ هذا النظام هيمنة منظومة اقتصادية ليبرالية جديدة تبرر مختلف المظالم المرتكبة ضد الشعوب وكوكب الأرض وتعد في الوقت نفسه باستمرار النمو - في عمليات الاستخراج والإنتاج والاستهلاك والنفايات – ما يولد كميات هائلة من الملوثات ويقرّب الأرض من النقطة الحرجة بيئيا واجتماعيا.

١٠٠ - وتشمل الحواجز النظمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الاستيلاء على الأراضي والموارد؛ ولتحقيق التنمية المستدامة، من الضروري تأمين حقوق الشعوب الأصلية في أراضيها، وحقوق المرأة الريفية وصغار المزارعين. فالنزعات العسكرية والنزاعات المرتبطة في كثير من الأحيان برأس المال الأجنبي والاستثمار يمكن أن تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٠١ - وأصبح العديد من المجتمعات المحلية المتضررة من المشاريع الإنمائية الكبيرة هدفا للعمليات العسكرية والاعتقالات غير القانونية ويتم احتجاز زعماء هذه المجتمعات وحتى قتل النشطاء.

١٠٢ - وتحد النزعة الأبوية والأصوليات من فرص بعض الأفراد من السكان ومن مشاركتهم واستقلاليتهم وتجعلان أن شرائح كاملة من السكان ”تتخلف عن الركب“. وأما المرأة فتُهمش مما يفضي إلى القهر الاقتصادي والسياسي والثقافي.

١٠٣ - وتؤدي هذه الحواجز النظمية مجتمعة إلى تفاقم الفقر والتفاوت، وانتهاك حقوق الأفراد، وإلحاق أضرار هائلة بكوكب الأرض، وتشريد الناس. فالشركات بصدد فرض سيطرتها حيث تخط شركات عبر وطنية قوية وحفنة من ذوي الثراء الفاحش قوانين الاقتصاد العالمي. وأصبحت 51 شركة من بين أكبر الكيانات الاقتصادية في العالم. ويتجاوز إيراد 200 شركة كبرى قيمة اقتصادات 182 بلدا مجتمعة. ومع تناقص سيادة الدولة وصلاحياتها في مجال تقرير السياسات، ونقل هذه الصلاحيات أكثر فأكثر إلى القطاع الخاص، لم تظهر في المقابل منظومة تكفل تنظيم القطاع الخاص ومساءلته.

١٠٤ - فالتدابير الاقتصادية والمالية والتجارية التي تعوق العدالة الإنمائية والتنمية المستدامة تؤثر بدرجة كبيرة في قدرتنا على تحقيق التنمية المستدامة، بطرق منها إرساء حقوق الملكية الفكرية التي تحد من حصول المرضى على الأدوية والمزارعين على البذور اللازمة في العاجل بتكلفة ميسورة؛ وفرض قيود أشد في سياسة الاستثمار والمنافسة تحد من قدرة البلدان النامية على التصنيع وعلى تنويع قدراتها الإنتاجية وتعزيزها؛ وتطبيق نظام لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول له أثر مثبط على الأنظمة العامة لحماية أضعف شرائح المجتمعات والصحة العامة والإنصاف والبيئة وسياسات الأجور والسياسات التحوطية الكلية.

١٠٥ - وأخيرا، شهدت السنوات القليلة الماضية استمرار تقلص المجالات المتاحة للمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، وتأثرت منظمات المجتمع المدني بشدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٠٦ - ولتعزيز التنفيذ، يتطلب التداخل بين التجارة وحقوق الإنسان إجراء تقييمات لأثر حقوق الإنسان وللاستدامة، وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، إجراء تقييم لأثر توافق جميع اتفاقات التجارة والاستثمار. وندعو أيضا إلى إنشاء هيئة ضريبية حكومية دولية شفافة وخاضعة للمساءلة ومزودة بالموارد الكافية وذات عضوية عالمية وتقود المداولات العالمية بشأن التعاون الضريبي الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة. وستتولى هذه الهيئة تعزيز قدرة البلدان النامية على توليد تمويل مستدام لأغراض التنمية من خلال مكافحة تملص الشركات من دفع ضرائبها في البلدان النامية وإحداث توازن في حقوق فرض الضرائب بين بلدان المصدر وبلدان الإقامة.

١٠٧ - ولتعزيز المساءلة، يجب أن تبادر الحكومات في إطار الشفافية بالكشف عن نواياها وخططها واستثماراتها لإيجاد مساءلة استشرافية إضافة إلى المساءلة الاسترجاعية في إطار التقارير المرحلية التي تقدم. وأخيرا، ينبغي أن تلتزم الحكومات بتقديم تقارير مرحلية سنوية بالإضافة إلى الاستعراضات الوطنية الطوعية المنتظمة على الصعيد العالمي.

 رابع عشر - معا نحو عام 2030

١٠٨ - ينبغي أن تقدم الحكومات، في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2017، تقارير واضحة عن كيفية تنفيذها وعودها والتزاماتها المتكاملة؛ وتعميمها أهداف التنمية المستدامة في الخطط والميزانيات الوطنية وعملها من أجل القضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ وإعمالها حقوق الإنسان؛ وكفالتها الإدارة المنصفة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية؛ ومكافحتها أوجه عدم المساواة قبل عام ٢٠٣٠ بفترة طويلة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تطلع الحكومات على الكيفية التي توجد بها مؤسسات فعالة وشاملة من أجل تحقيق الأهداف.

١٠٩ - وينبغي أن تركز الدول الأعضاء، في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، على أربعة مواضيع رئيسية هي:

 (أ) القضاء على الفقر بحيث لا يُغفل أحد؛

 (ب) تقاسم ثمار الرخاء في اقتصاد محوره الناس؛

 (ج) حماية كوكب الأرض؛

 (د) إيجاد مؤسسات تشاركية تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة على جميع المستويات.

١١٠ - ويجب أن تشمل نُهج الحد من الفقر المعروضة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى سياسات ملموسة ذات ميزانيات تعزز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وحقوق الطفل، والتغلب على الحواجز التي تعترض سبيل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والأقليات العرقية والشباب والمسنين وغيرهم.

١١١ - ويجب أن يبادر المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالاستفادة من الآليات القائمة والهيئات العاملة لتنفيذ ولايته المتعلقة باتساق السياسات، ولا سيما بشأن المسائل المواضيعية. فالمنتدى يشكل فرصة (أ) لتقييم الثغرات في الآليات القائمة وتحديد الفئات السكانية التي ليست موضع استعراض سليم من حيث التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ و (ب) تحديد الآليات المناسبة للتغلب على هذه الثغرات.

١١٢ - وفيما يتعلق بالاستعراضات الوطنية الطوعية، يتوقع هدف ”معا نحو عام 2030“ أن يتم تقديم عروض للقيام بوضوح بما يلي: (أ) تبيان إلى أي حد تكون العملية الوطنية شاملة على الصعيد القطري؛ (ب) تناول التنفيذ الشامل والمنسجم لخطة عام ٢٠٣٠؛ (ج) توضيح الكيفية التي سيتم وفقها تدريجيا تعزيز إطار المساءلة الذي يحيط بعمليات الاستعراضات. وينبغي دعم مناسبات تحضيرية حول الاستعراضات المواضيعية وينبغي أن تعتمد هذه المناسبات على المساهمات المقدمة من جميع أصحاب المصلحة.

١١٣ - وينبغي أن تحدد البلدان المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية تاريخ اعتزامها التطوع مرة أخرى، وينبغي إقامة دورة مساءلة مستمرة حتى عام 2030، وتوفير فضاءات قارة ويمكن التنبؤ بها للتفاعل والاستعراض والمشاركة.

١١٤ - وينبغي أن تقدم الحكومات تقارير عن إنشاء فضاءات واضحة مفتوحة متسقة شفافة قارة لكي يشارك أصحاب المصلحة في التخطيط والتنفيذ والمساءلة المتعلقة بخطة عام 2030 على جميع المستويات. ولا يمكن أن يعتبر أي بلد لا يشرك أكثر سكانه تهميشا وضعفا وحرمانا في المناقشات الوطنية قد نجح في بلوغ هدف ”عدم تخلف أحد عن الركب“.

١١٥ - وإلى حد الآن، تتفاوت تجارب مشاركة المجتمع المدني، وفي العديد من البلدان، لا تزال الجهود الرامية إلى إشراك المجتمع المدني تبدو وكأنها رمزية أو لا يزال يسود اعتقاد بأن المسؤولين الحكوميين لا يرتاحون لبناء علاقات عمل مع المجتمع المدني.

١١٦ - ولا يزال التمويل يشكل عائقا رئيسيا أمام مشاركة المجتمع المدني، إلى جانب الافتقار إلى القدرة على فهم أهداف التنمية المستدامة وأوجه الترابط بينها. وينبغي أيضا بذل الجهود على جميع المستويات من أجل إشراك سائر الجهات المعنية زيادة على ”الجهات المعتادة“، ويتعين أن يكون التشاور شاملا لعدة قطاعات وعلى نطاق البلد، وألا يقتصر على العواصم وغيرها من مراكز النفوذ.

١١٧ - وفي بعض البلدان المتقدمة النمو، يشكل إشراك أصحاب المصلحة المحليين تحديا خارج إطار المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والتنمية. ولا يزال إشراك الهيئات الحكومية دون الوطنية يشكل تحديا، بسبب الجهل أو فهم أهداف التنمية المستدامة على أنها ”خطة خارجية“.

١١٨ - وفي الفقرة 89 من خطة عام 2030، أهاب قادة العالم بالمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى الإبلاغ عن مساهمتها في تنفيذ الخطة، وهذه المساهمة لا تزال تشكل حلقة مفقودة في هيكل عمليتي المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي. وينبغي أن تنشئ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي آليات واضحة وفعالة - زيادة على المنابر الإلكترونية - لجمع التقارير الواردة بشأن مساهمة المجتمع المدني والجهات المعنية في تنفيذ خطة عام 2030 على جميع المستويات ونشر هذه التقارير وتحليلها. وأخيرا، ينبغي أن يشجع الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الحكومات على إقامة شراكات مع المجتمع المدني والجهات المعنية لوضع برامج لبناء القدرات والتوعية بشأن خطة عام ٢٠٣٠.

1. () http://www.albankaldawli.org/ar/topic/indigenouspeoples/overview. [↑](#footnote-ref-1)
2. () يمكن الاطلاع عليها باستخدام الرابط التالي: www.womenseconomicempowerment.org/assets/reports/UNWomen17-010313h.pdf. [↑](#footnote-ref-2)
3. () يمكن الاطلاع عليه باستخدام الرابط التالي: http://en.unesco.org/wssr2016. [↑](#footnote-ref-3)
4. () انظر www.crop.org. [↑](#footnote-ref-4)
5. () انظر www.urbanhealth.cn. [↑](#footnote-ref-5)
6. () انظر www.goosocean.org. [↑](#footnote-ref-6)
7. () انظر www.wfeo.org/stc\_women\_in\_engineering/. [↑](#footnote-ref-7)
8. () يمكن الاطلاع عليه باستخدام الرابط التالي: www.interacademies.net/Publications/29832.aspx/. [↑](#footnote-ref-8)
9. () انظر الموقع الشبكي https://genderinsite.net/. [↑](#footnote-ref-9)
10. () انظر www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2017-01-01/appeal-peace-un-secretary-general-antonio-guterres. [↑](#footnote-ref-10)
11. () انظر http://worldscienceforum.org/. [↑](#footnote-ref-11)
12. () Sophie Mitra and others, “Disability and poverty in developing countries: a snapshot from the World Health Survey”, Social Protection Discussion Paper, No. 1109, April 2011, available from http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Disability-DP/1109.pdf. [↑](#footnote-ref-12)
13. () Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, “Human rights and the financial crisis”, 2013, available from www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/ PromotingHRbasedfinancialregulationmacroeconomicpolicies.aspx. [↑](#footnote-ref-13)
14. () Andrew Kaye and others, *The Tipping Point: The human and economic costs of cutting disabled people’s support, Word Press, 2012*, available from https://thehardesthit.files.wordpress.com/ 2012/10/the\_tipping\_point\_oct\_2012.pdf.. [↑](#footnote-ref-14)
15. () Harald Hauben and others, “Assessing the impact of European governments’ austerity plans on the rights of people with disabilities”, 2012, available from www.enil.eu/wp-content/uploads/2012/12/Austerity-European-Report\_FINAL.pdf. [↑](#footnote-ref-15)
16. () The Global Alliance for the Rights of Older People, “In our own words”*,* 2015; and HelpAge International*, Entitled to the Same Rights,* May 2017. [↑](#footnote-ref-16)
17. () دراسة استقصائية أجرتها مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة. [↑](#footnote-ref-17)